وجوبان المسامحة في سائر الاعصار بلا انكار فلا يقاس به غيره مما ليس كذلك ولا دليل
له في صحة معاملته لان يده قرينة شرعية على انه ما ملكه او ثبت ولايته كما بيناه
في جواز معاملته بهذه القرينة الشرعية لا مجرد قوله فتامله وما ذكره في العاشر والحاكر
صريح فيما قلناه من التفصيل ومنافي قوله واطلاق هذا الامر يقتضي انه لا فرق بين ان
يتبين الذي غسله كان فاسقا او لا كلام لا معنى له ولا حجة له فيه لانه اذا بان ان الذي غسله فا
سق وقع الموقع بلا نزاع ولا كلام وانما الكلام فيما لو قال الفاسق هذا الميت غسلته
او انا غسلت هذا الميت فيقبل في الثاني دون الاول والا دلالة لكلام الشافعي على واحد
من هذين وقوله مع ان تقديم اذا لة النجاسة هو ضعيف والمعتمد ان ازالتها بغسلة مستقلة
ليست شرطا في الحي ولا في الميت وانما سكت النووي عن الاستدراك في باب الجنايز لانه
قدمه في باب الغسل فلم يحتج الى اعادته وقال بل بينهما فرق وهو ان الميت يحتاط له
اكثر ويود بانا لا نسلم ذلك بل الحي هو الذي يحتاط له في مثل هذه المباشرة للصلاة
وغيرها فاذا اكتفوا فيه بغسلة واحدة مع ذكر وكونه مكلفا باز التها فلا اقل ان
يكون الميت مثله ان لم يكن اولى منه وما ذكره عن ابي ذرعة صريح فيما قلناه لان الفرق
لم يخبره بانه طهر هل بانه طهره ونحن قابلون بقبول اخبوح واما ما قاله الاول من
جميع ما استدل به فانه لا يفيد الاطلاق الذي زعمه من عدم القبول لان جميعه انما هو
مفروض فيما ليس باخبار عن فعل نفسه ونحن قابلون بعدم القبول ح فظهر بجميع ما قرر
اذ الحق في هذه المسئلة هو التفصيل ويوجه بانه يبعد عادة كذبه عن فعل نفسه
بخلاف اخباره عن فعل الغير فانه لا يبعد فيه ذلك فقبلنا الاول منه عملا بتلك القرينة
التي بعدت احتمال كونه كاذبا فافهم ذلك فانه مهم والله اعلم بالصواب وسئل
لو سقط في ماء قليل ميتة نحو
ذباب فصار ينتن هل هذا الماء وهو بيده في ماء اخر ولم يبلغ قلتين فعل
هو مثل ما لو وقع ميتة في الماء اولا وهل الرخلط زيادا فيه شرطان
او ثلاث بزيادة فيه مثل ذلك او لا بشيء فيه يتجسان او لا الجواب
بان الذي يتجه في الاول انه كما لو وقع ميتة في الماء فيتنجس الماء ان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)